ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

أعلنت الحكومة المصرية فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ عن عدد من الإجراءات الإصلاحية الضرورية والتى تأتى إستكمالاً لبرنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تم البدء فى تنفيذه منذ منتصف عام ٢٠١٤ بهدف تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلى، وتحقيق الاستقرار المالى والنقدى، وخفض مستويات التضخم، وزيادة معدلات النمو والتشغيل بما يتناسب مع الإمكانيات والطاقات الكامنة فى الإقتصاد المصرى. ويأتى على رأس القرارات الأخيرة قرار البنك المركزى المصرى بتحرير أسعار الصرف بهدف تصحيح سياسة تداول النقد الأجنبى وإنهاء السوق الموازية، كما صدر إتساقاً مع ذلك قراراً بتحريك أسعار المنتجات البترولية بحيث يتم توجيه الجانب الأعظم منه لتعظيم الدعم الموجه للفئات الأولى بالرعاية مع رفع جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين فى مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية وبخاصة فى محافظات الصعيد والمناطق الأكثر إحتياجاً، بالإضافة إلى تقليص عجز الموازنة العامة للدولة.

وقد راعت الحكومة بأن القرارات الإصلاحية تسير جنباً إلى جنب مع تطبيق إجراءات إضافية لتحقيق الحماية الإجتماعية لغير القادرين ومحدوى الدخل، ويأتى على رأس تلك القرارات ما يلى؛

- **زيادة أعداد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" من مليون أسرة إلى مليون و٧٠٠ ألف أسرة بنهاية شهر يونيو٢٠١٧، بدعم إضافي ٢.٥ مليار جنيه مع خفض سن المستفيدين من ٦٥ الى ٦٠ عام.**
- **صرف العلاوة الدورية للعاملين في الجهاز الإداري للدولة بأثر رجعي إعتباراً من ٢٠١٦/٧/١ وذلك طبقاً لقانون لقانون الخدمة المدنية الجديد، وذلك بتكلفة تصل لنحو ٣.٥ مليار جنيه تتحملها الموازنة العامة للدولة.**
- **تكثيف جهود كافة أجهزة الدولة لضبط السوق، ومنع الممارسات الإحتكارية بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والتموين والمحافظين.**
- **زيادة قيمة الدعم المخصص لكل فرد على البطاقة التموينية شهريًا من ١٨ جنيهاً إلى ٢١ جنيهاً، بتكلفة إضافية قدرها ٢.٥ مليار جنيه، علماً بأنه قد سبق زيادة قيمة الدعم المقدم للفرد في البطاقة التموينية من ١٥ إلى ١٨ جنيهاً شهرياً، لتصل إجمالي التكلفة السابقة والحالية نحو ٥ مليارات جنيه تتحملها الموازنة، كما يتم العمل على تنقية البطاقات لضمان وصول الدعم لمستحقيه.**
- **التوسع في برنامج التغذية المدرسية ليغطي كافة المراحل التعليمية بالمدارس طوال أيام الأسبوع، حيث يشمل ذلك ١٢ مليون تلميذ بتكلفة إجمالية تصل لنحو ١.٢٥٠ مليار جنيه، مع إدماج تلاميذ مرحلة رياض الأطفال في هذا البرنامج.**
- **زيادة أسعار توريد طن أرز الشعير من ٢٤٠٠/٢٣٠٠ إلى ٣ آلاف جنيه.**
- **زيادة أسعار توريد المحاصيل الزراعية لمساندة الفلاح المصري وتشجيع المزارعين على التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية لتلبية الإحتياجات الأساسية والحد من الإستيراد.**

- **توفير ١.٨ مليار دولار لإستيراد السلع الرئيسية وتكوين إحتياطي إستراتيجي منها لمدة ستة أشهر حفاظاً على توافرها بالأسواق المحلية.**

وفيما يخص أحدث أخبار الحملة التى تتبناها وزارة المالية لتفعيل مبدأ الشفافية وفتح قنوات تواصل مجتمعى دائم ومستمر مع كافة أطياف المجتمع، فقد تقرر إتاحة بيانات المالية العامة بشكل دورى ومبسط فى صورة "Excel" ونشرها على الموقع الالكترونى للوزارة للتسهيل على الباحثين والمحللين الوصول إلى البيانات بشكل سهل ومرن. كما إنه سيتم بدءاً من الشهر القادم نشر بيانات المالية العامة وفقاً للتقسيم الوظيفى المفصل على غرار التقسيم الاقتصادى الموجود حالياً.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-

Ø **تجدر الإشارة إلى أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ معروضة فى الوقت الحالى على مجلس النواب وسوف يتم نشرها فى النشرة الشهرية القادمة.** وحول أداء المؤشرات المالية خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٦/ ٢٠١٧ فتشير إلى تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٧٦.٨ مليار جنيه (٢.٤% من الناتج المحلى) مقابل ٧٨.٣ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق (٢.٨% من الناتج المحلى). وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف فى إجمالى الإيرادات الضريبية إلا أن الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) قد إرتفعت خلال فترة الدراسة لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٨.٨%، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٤%، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٥.٩%. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ٤.٦% لتصل إلى نحو ١٣ مليار جنيه، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنسبة ١٧% محققاً ٨.٩ مليار جنيه، الأمر الذى يعكس إهتمام الدولة بزيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

Ø أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٥.٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو٥ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٥.٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

Ø انخفض **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٩.٠٤ مليار دولار فى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٩.٥٩ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وجدير بالذكر أن شهر سبتمبر قد شهد تدفقات للداخل بنحو ٣ مليار دولار منهم؛ ٢ مليار دولار كوديعة من المملكة العربية السعودية

و١ مليار دولار كدفعة أولي من قرض البنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم ورود ١ مليار دولار كوديعة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر أغسطس ٢٠١٦.

Ø وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٨.١% مسجلاً ٢١٨٥.٢ مليار جنيه فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقابل ١٨.٣% (٢١٥١.٦ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع **صافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٤.٨% ليسجل ٢٢٩٦.٩ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة معدل أعلى قدره ٢٦.٥% (٢٢٦٣.٩ مليار جنيه) فى اغسطس ٢٠١٦، مما فاق أثر انخفاض **صافى الأصول الأجنبية**، والذي سجل قيمة بالسالب بلغت ١١١.٨ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -١١٢.٢ مليار جنيه خلال اغسطس ٢٠١٦.

Ø على نحو آخر، فقد استمر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** فى تسجيل معدل مرتفع محققاً ١٤.١% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، ولكنه أقل من المعدل المحقق خلال الشهر السابق والبالغ ١٥.٥%، ومقارنة بـ٩.٢% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٤.٨% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بمعدل أكبر قدره ١٩.٣% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥. كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"المشروبات الكحولية والدخان"، و"الملابس والأحذية"، و"النقل والمواصلات"، و"الإتصالات السلكية واللاسلكية"، و"المطاعم والفنادق".**

وقد ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ١٤.٥% مقارنة بـ٨.٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ رفع على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصلا إلى ١٤.٧٥% و١٥.٧٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٥.٢٥%، وزيادة **سعر الإئتمان والخصم** بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٥.٢٥%.

Ø بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٦٧٦.٩ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٦ (حوالى ٩٦.٦% من الناتج المحلى).

Ø حقق **ميزان المدفوعات** خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٢.٨ مليار دولار (-٠.٨% من الناتج المحلى)، مقابل فائض قدرة ٣.٧ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٨.٧ مليار دولار (-٥.٥% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ١٢.١ مليار دولار (-٣.٧% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٩.٩ مليار دولار (٥.٨% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ١٧.٩ مليار دولار (٥.٤% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٤ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق.

Ø معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مقارنة بنحو ٥.٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام يقدر بنحو٥ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٥.٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٥.٥%، مقارنة بـ٥.٢% نفس الفترة من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٣.٦% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٨.٧% نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات** ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ٥.٦%خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل معدل نمو يقدربـ١٣.٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره -١٩.٤% (معدل مساهمة بالسالب بنحو٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى بنحو ٠.١نقطة مئوية خلال الفترة يوليو – مارس من العام المالى السابق). بينما انخفضت **الواردات** بـ٤.٩% خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، لتحقق بذلك معدل مساهمة إيجابى بلغ ١.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ١.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

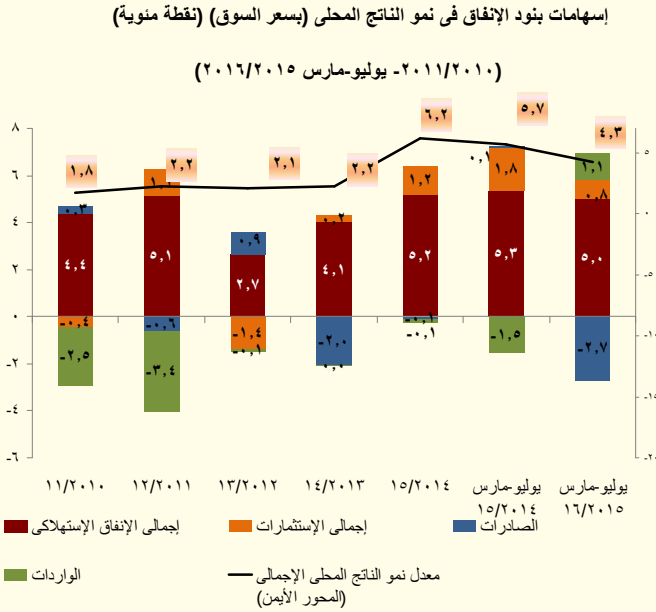

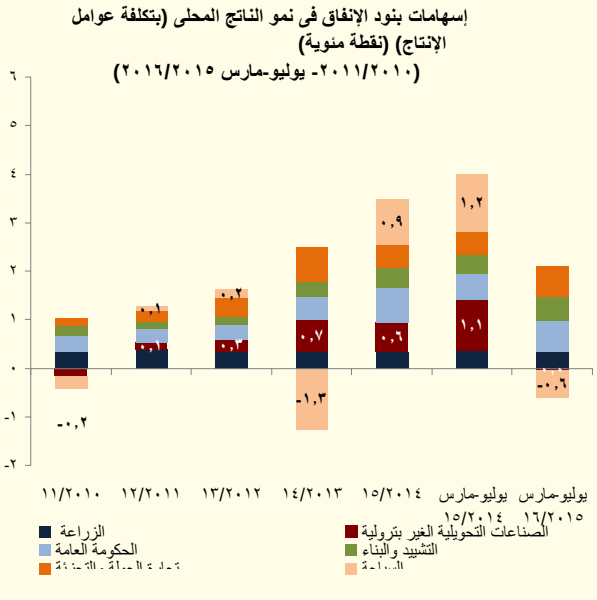

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ خمسة قطاعات، على رأسها قطاع **الحكومة العامة** والذى حقق معدل نمو قدره ٧.٠% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وقد حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو حقيقى قدره ١١.١% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ١٦/١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حققت أيضاً **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٤.٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو - مارس ١٦/١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). أما بخصوص قطاع **الزراعة** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.١% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٤ نقطة مئوية). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية** نمواً قدره ٣.٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٧.٧% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١١.٢%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠.٧ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة بشكل سلبي قدرها ٠.٢ خلال نفس الفترة العام المالي السابق.

Ø ***تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٦/ ٢٠١٧؛***

تجدر الإشارة إلى أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ معروضة فى الوقت الحالى على مجلس النواب وسوف يتم نشرها فى النشرة الشهرية القادمة. وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، فعلى الرغم من الانخفاض الطفيف فى إجمالى الإيرادات الضريبية إلا أن الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) قد إرتفعت خلال فترة الدراسة لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٨.٨%، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٤% ومن مصلحة المبيعات بنحو ٥.٩%. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ١.٣% (أقل معدل زيادة تم تسجيله منذ الثلاث سنوات السابقة خلال الفترة يوليو- سبتمبر) لتحقق ١٧٢.٢ مليار جنيه (٥.٣% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٧٠ مليار جنيه (٦.١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق العجز المشار إليه فى الجدول التالى.

العجز الكلى خلال يوليو- سبتمبر ١٧/١٦	العجز الكلى خلال يوليو- سبتمبر ١٦/١٥
٧٦.٨ مليار جنيه (٢.٤% من الناتج المحلى)	٧٨.٣ مليار جنيه (٢.٨% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٩٦.٨ مليار جنيه (٣% من الناتج المحلى)	١٠٠ مليار جنيه (٣.٦% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
١٧٢.٢ مليار جنيه (٥.٣% من الناتج المحلى)	١٧٠ مليار جنيه (٦.١% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

§ على جانب الإيرادات،

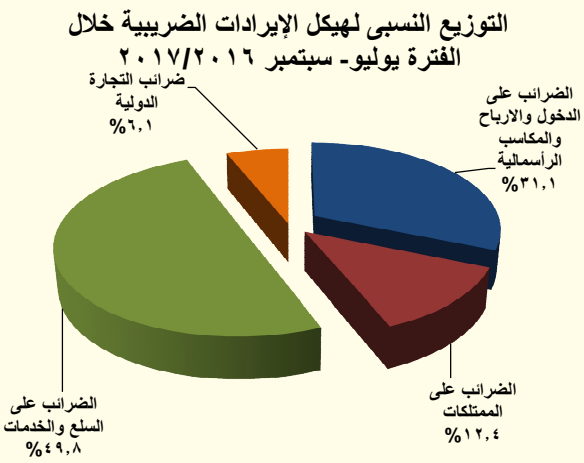

حققت جملة الإيرادات نحو ٩٦.٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ١٠٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة تحقيق الإيرادات الضريبية نحو ٦٤.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٦٤.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد انخفضت الإيرادات غير الضريبية بنحو ٣ مليار جنيه لتسجل نحو ٣٢.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٣٥.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى وذلك على النحو التالى:

- إرتفعت الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢ مليار جنيه (بنسبة ٧%) لتحقق نحو ٣٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على الخدمات، وإرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدمغة).
- كما إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٢ مليار جنيه (بنسبة ٣٥%) لتحقق نحو ٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- على نحو آخر، فقد حققت الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٠ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ لتنخفض بنحو ٣.٦ مليار جنيه (بنسبة إنخفاض -١٥.٣%)، مقابل نحو ٢٣.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، فى ضوء انخفاض الضريبة على أرباح شركات الأموال[٢]. بينما إرتفعت الحصيلة من باقى الشركات بنسبة ١١.٢%، مقارنة بفترة المقارنة لتحقق نحو ٥.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

٢/ يرجع الانخفاض فى الضريبة على أرباح شركات الأموال من قناة السويس نتيجة لإختلاف توقيت تحصيل ورودها، ولا يؤثر على الحصيلة أو إيرادات قناة السويس حيث سوف تظهر حصيلة إضافية فى بيانات الفترات القادمة.

وفى نفس الوقت، يرجع الإنخفاض فى الضريبة على أرباح شركات الأموال من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة (الربع الأول من العام المالى السابق ٢٠١٦/٢٠١٥) بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٦ مليار جنيه كدفعة مقدمة تحت ضريبة الدخل. وذلك على عكس المعتاد فى ظهور الحصيلة الخاصة بكل عام فى حسابات العام الذى يليه مما أثر على ظهور الضريبة على أرباح البنك المركزى خلال الفترة

- وقد حققت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٥ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢ مليار جنيه (بنسبة ٧%) لتحقق نحو ٣٢ مليار جنيه (١% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٩.٨% من إجمالى الإيرادات**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٧.٥% لتحقق ١٤ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٦.٥% لتحقق نحو ٣.٤ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية، وخدمات التشغيل للغير.
- الضرائب على سلع جدول رقم ١ محلية بنسبة ٢.٩% لتحقق نحو ١٠.٧ مليار جنيه.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٢٤% لتحقق نحو ٢ مليار جنيه خاصة إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على الاعلانات وخدمات النقل وخدمات التأمين.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢ مليار جنيه (بنسبة ٣٥%) لتحقق ٨ مليار جنيه (٠.٢% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ١٢.٤% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣٧% لتحقق نحو ٦.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **إرتفعت حصيلة بيع السلع والخدمات** بنسبة ١.٦% لتحقق نحو ٤.٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٤.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١٢.٦% لتحقق ٣.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزى، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزى خلال الفترات القادمة.

- وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٢٤.٨ مليار جنيه لتنخفض بنسبة -٣.٧% خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٢٥.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما إرتفعت العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس بنحو ٠.٢ مليار جنيه (بنسبة ٥.٥%) لتحقق نحو ٤.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠.٨ مليار جنيه (بنسبة ٨٠.٣%) لتحقق نحو ١.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٠.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وسجلت **الإيرادات المتنوعة** نحو ٢.٧ مليار جنيه لتنخفض بنسبة -٣.٩% خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **المنح** نحو ٠.١ مليار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

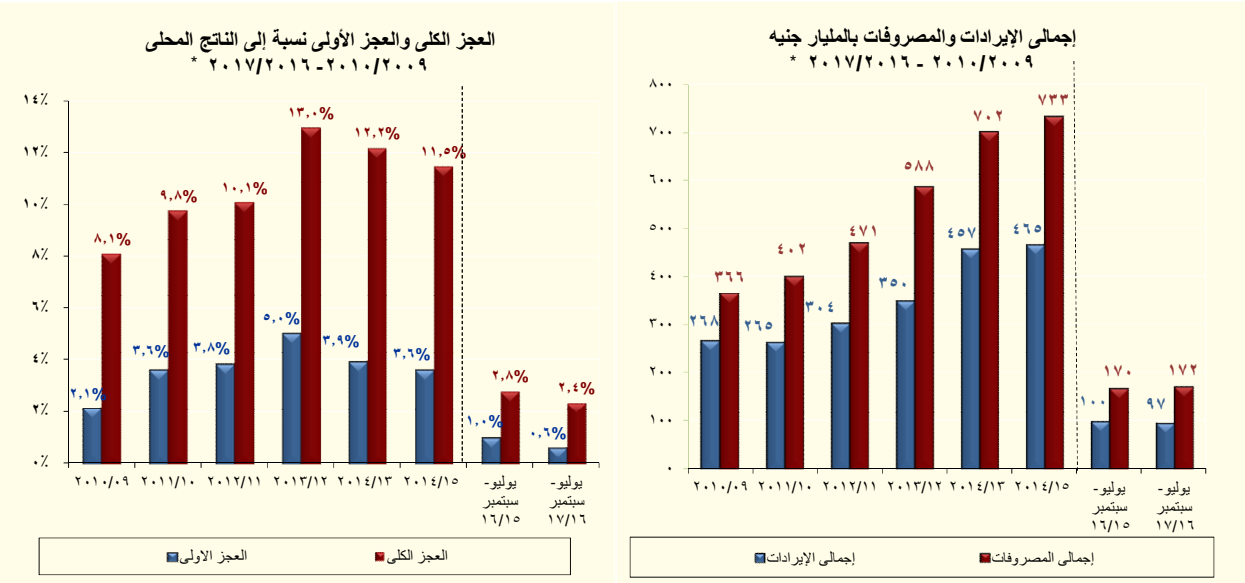

*تجدر الإشارة إلى أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ معروضة فى الوقت الحالى على مجلس النواب وسوف يتم نشرها فى النشرة الشهرية القادمة.

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ١٧٢.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٥.٣% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ١.٣% عن نفس الفترة من العام المالى السابق وأن هذا الإرتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ٢٧% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ٠.١% لتبلغ نحو ٥٥.٣ مليار جنيه (١.٧% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة.

- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٠.٥ مليار جنيه (بنسبة ١٠%) ليحقق نحو ٥.٧ مليار جنيه (٠.٢% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنسبة ١٢.٨% لتصل إلى ٥٧.٢ مليار جنيه (١.٨% من الناتج المحلى).
- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ١.٣ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ١٧% ليسجل نحو ٩ مليار جنيه.
- وقد سجل **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** نحو ٣٢ مليار جنيه (١% من الناتج المحلى)، لينخفض بنسبة ١٥.٤% مقارنة بـ٣٨ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ü سجل دعم السلع التموينية نحو ٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك نتيجة لإختلاف توقيت شراء القمح المحلى والمستورد، مما لا يؤثر على حجم الدعم بل هناك زيادة فى دعم السلع التموينية بنسبة ١١.٦% بموازنة العام المالى الحالى مقابل موازنة العام المالى السابق.

بينما إرتفع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ١.٣ مليار جنيه (بنسبة ٩.٢%) ليحقق نحو ١٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء زيادة المساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٠.٦ مليار جنيه (بنسبة ٤.٦%) ليصل إلى نحو ١٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وقد سجل **الإنفاق على المصروفات الأخرى** نحو ١٣ مليار جنيه (٠.٤% من الناتج المحلى) بنسبة إنخفاض قدرها -١.٤% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

Ø *تطورات الدين العام:*

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٢٦٧٦.٩ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٦ (حوالى ٩٦.٦% من الناتج المحلى).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٢٤٦٢.٣ مليار جنيه (٨٨.٩% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٦، مقابل ١٩٩٨.٢ مليار جنيه (٨٢.٢% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٥.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٥٣.٤ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠١٦ (١٧.١% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٤٨.١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٢٤.٥ مليار دولار (٧.٨% من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٥.٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٥.

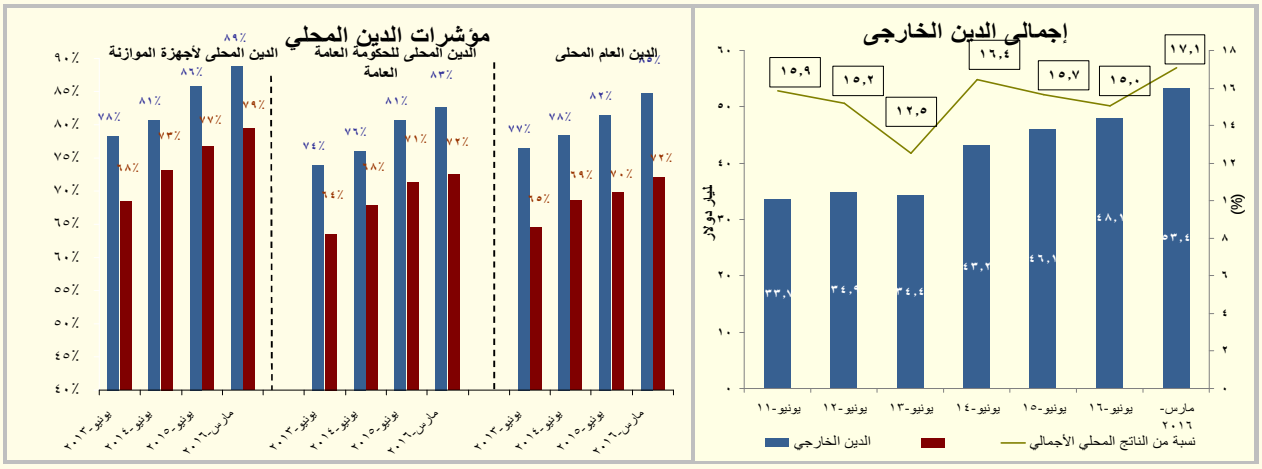

المصدر: وزارة المالية

Ø التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٨.١% مسجلاً ٢١٨٥.٢ مليار جنيه فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقابل ١٨.٣% (٢١٥١.٦ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك من على جانب الأصول فى ضوء ارتفاع **صافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٤.٨% ليسجل ٢٢٩٦.٩ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة معدل أعلى قدره ٢٦.٥% (٢٢٦٣.٩ مليار جنيه) فى اغسطس ٢٠١٦، مما فاق أثر انخفاض **صافى الأصول الأجنبية**، والذي سجل قيمة بالسالب بلغت ١١١.٨ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -١١٢.٢ مليار جنيه خلال اغسطس ٢٠١٦.

ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** بشكل متباطىء ليسجل ٢٧.٣% (محققاً ١٧٦٢.٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٨.٧% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلي ذلك، فقد تباطئ معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ليصل إلي ٢٦.٩% (ليحقق ٩٥.١ مليار جنيه) خلال سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٩.٦% خلال الشهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** بنحو ١٥.٦% ليصل إلى ٧٢٩ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٤.٥% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ١٤.٩% (محققاً ٥١٥.٦ مليار جنيه) خلال سبتمبر ٢٠١٦، مقابل ١٣.١% خلال الشهر السابق، بينما تباطىء معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى ١٧.٢% (محققاً ٢١٣.٤ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٨.٣% خلال اغسطس ٢٠١٦.

أما على الجانب الآخر، فقد استمر معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض بشكل ملحوظ ليسجل قيمة بالسالب قدرها ١١١.٨ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقابل -١١٢.٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** حيث انخفض ليسجل -٥٧.٢ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ-٦٦.٣ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للبنوك**، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٥٤.٦ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ-٤٥.٩ مليار جنيه خلال اغسطس ٢٠١٦.

أما على جانب الالتزامات، فقد استقر معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** عند ١٨.٧% – للشهر الثانى على التوالى – محققاً ١٥٧٨ مليار جنيه خلال سبتمبر ٢٠١٦، حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الغير الجارية بالعملة المحلية والودائع الجارية بالعملة الأجنبية** ليصل إلي ١٨.٧% (محققاً ١٢٥١.٧ مليار جنيه) و٤.٩ % (محققاً ٧٤.٦ مليار جنيه)، على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٨.٣% و٤.٦%، على التوالى، خلال الشهر السابق. وقد ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الغير جارية بالعملة الأجنبية** بشكل متباطىء بنحو ٢٣.٨% (محققاً ٢٥١.٨ مليار جنيه) خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٥.٦% خلال الشهر السابق.

تباطىء معدل النمو السنوى **لـكمية النقود** ليسجل نحو ١٦.٥% (محققاً ٦٠٧.٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٧.٢% خلال الشهر السابق، حيث تباطىء معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** خلال سبتمبر ٢٠١٦ ليسجل ١٨.٩% (٣٧٠.١ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢٠.٥% خلال الشهر السابق، مما فاق أثر ارتفاع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** حيث سجل ١٢.٩% (٢٣٧ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٢.٤% خلال اغسطس ٢٠١٦.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) نحو ٢٠.٢% فى نهاية يوليو ٢٠١٦ محققاً ٢١٣٨.٥ مليار جنيه، مقابل ٢٢% خلال يونيو ٢٠١٦. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٣.٢% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تباطىء معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٣٠% فى نهاية يوليو ٢٠١٦ مسجلاً ٩٤٤.٣ مليار جنيه، مقارنة بـ٣١.٣% خلال يونيو ٢٠١٦. وبناء على ذلك، فقد تراجعت **نسبة الإقراض إلى الودائع** فى نهاية يوليو ٢٠١٦ لتصل إلى ٤٤.٢%، مقارنة بـ٤٤.٤% خلال شهر يونيو ٢٠١٦، بينما ارتفعت مقارنه بـ٤٠.٨% خلال شهر يوليو ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهرى أغسطس وسبتمبر ٢٠١٦ لم تصدر بعد).

Ø انخفض **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٩.٠٤ مليار دولار فى نهاية شهر اكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٩.٥٩ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وجدير بالذكر أن شهر سبتمبر قد شهد تدفقات للداخل بنحو ٣ مليار دولار منهم؛ ٢ مليار دولار كوديعة من المملكة العربية السعودية و١ مليار دولار كدفعة أولي من قرض البنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم ورود ١ مليار دولار كوديعة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر أغسطس ٢٠١٦.

Ø على نحو آخر، فقد استمر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** فى تسجيل معدل مرتفع محققاً ١٤.١% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، ولكنه أقل من المعدل المحقق خلال الشهر السابق والبالغ ١٥.٥%، ومقارنة بـ٩.٢% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٤.٨% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بمعدل أكبر قدره ١٩.٣% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥. كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"المشروبات الكحولية والدخان"** لتسجل ١٧.٩%، مقارنة بـ٣% خلال الشهر السابق، و**"الملابس والأحذية"** لتسجل ١٤.١%، مقابل ١٠.٢% خلال الشهر السابق ، و**"النقل والمواصلات"** لتسجل ٦.٧%، مقابل ٦.٢%، و**"الإتصالات السلكية واللاسلكية"**

لتسجل ١.٧%، مقابل ٠.١% خلال الشهر السابق، و**"المطاعم والفنادق"** لتحقق ٢٥.٥%، مقابل ١٩.٥% خلال الشهر السابق.

بينما ظلت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى تحقق معدلات تضخم سنوية مرتفعة خلال شهر الدراسة ولكن بشكل أقل من الشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الرعاية الصحية"** لتحقق ٢٦.٢%، مقابل ٣١%، **"الثقافة والترفيه"** لتحقق ١٥.٧%، مقابل ١٦.٧%، **"الأثاث والتجهيزات"** لتسجل ١٣.٨%، مقابل ١٤% خلال الشهر السابق. وقد حققت مجموعة **"التعليم"** ١١.٢% خلال شهر الدراسة، مقابل مستوى مستقر فى الأسعار خلال الشهر السابق.

أما بالنسبة، **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ فقد ارتفع ليسجل نحو ١٤.٥%، مقارنة بـ٨.٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

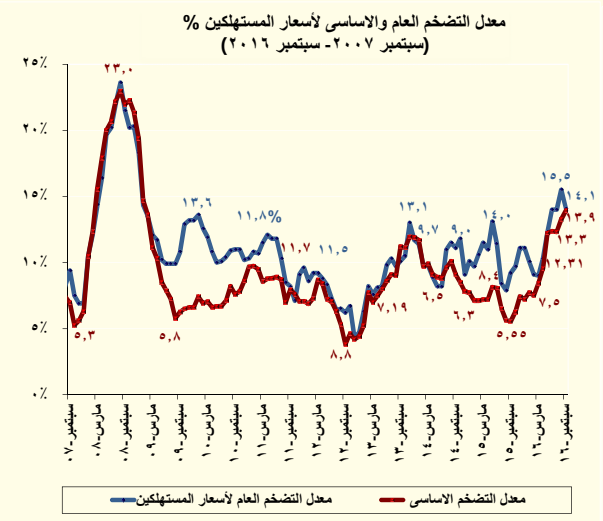

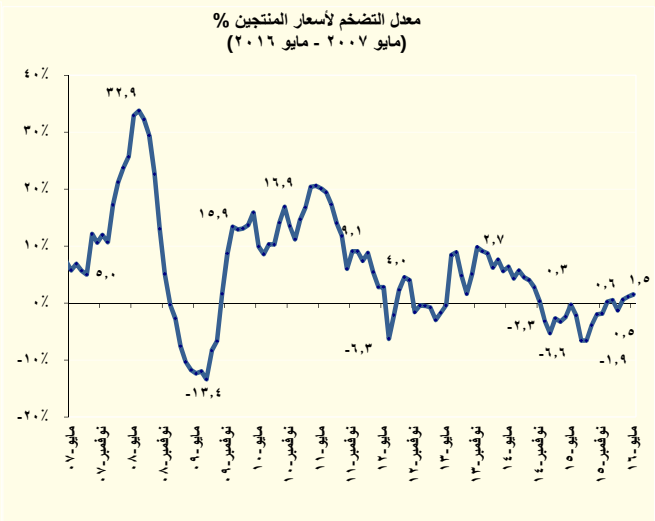

Ø على نحو آخر، فقد حقق **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** بنحو ١.٢% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١.٩% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٢.٥% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥. حيث حقق معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** معدل بلغ ٠.٧% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١.٦% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٤.٦% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥.

Ø كما إستمر **معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[٤] فى تحقيق معدلاً مرتفعاً ليسجل نحو١٣.٩٣% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦ مقارنة بـ ١٣.٢٥% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٥.٦% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥. كما ارتفع **متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى** خلال الفترة يوليو– سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ ليسجل١٣.٢% مقارنة بـ٥.٩% المعدل المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهرى فقد حقق ١.٣٩% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦ مقابل نحو ٠.٦١% خلال الشهر السابق. الأمر الذى يمكن تفسيره في ضوء ارتفاع أسعار **"السلع الغذائية"** لتساهم

٤/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

بنسبه قدرها ٠.٥٦ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار **"السلع الإستهلاكية"**، و**"الخدمات الأخرى"** ليساهما بنسبه قدرها ٠.٤٠ و٠.٤٤ نقطة مئوية على التوالى فى معدل التضخم الأساسى الشهرى.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ رفع على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصلا إلى ١٤.٧٥% و١٥.٧٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٥.٢٥%، وزيادة **سعر الإئتمان والخصم** بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٥.٢٥%. ويأتى هذا القرار فى ضوء الإصلاحات النقدية التى يقوم بها البنك المركزى المصرى لتحرير أسعار الصرف وإنهاء السوق الموازية للنقد الأجنبى إتساقاً مع منظومة الإصلاحات الهيكلية للمالية العامة التى تقوم بها الحكومة بهدف تحقيق معدلات النمو والتشغيل المنشودة بما يتناسب مع الإمكانيات والطاقات الكامنة فى الإقتصاد المصرى.

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١ نوفمبر ٢٠١٦ **بربط ودائع** بقيمة ٢١٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٢.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد إرتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٠.٣% ليسجل ٤١٣.٤ مليار جنيه خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦، مقارنة برصيد قدره ٤١٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد إرتفع مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٣.١% ليحقق ٨٣٨٦ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية سبتمبر ٢٠١٦ والذى بلغ ٨١٣٣.١ نقطة. وعلى نحو آخر، فقد تراجع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ١.٩% ليحقق ٣٤٤.٩ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٣٥١.٧ نقطة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٦.

- قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٢.٨ مليار دولار (-٠.٨ % من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل فائض قدره ٣.٧ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

- سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٨.٧ مليار دولار (-٥.٥% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بعجز أقل قدره ١٢.١ مليار دولار (-٣.٧% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء تراجع الميزان الخدمي والتحويلات، مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجاري، وذلك على النحو التالى:

  - انخفض عجز **الميزان التجاري** بشكل طفيف ليصل إلى ٣٧.٦ مليار دولار (-١١% من الناتج المحلى) خلال عام الدراسة، مقابل عجزاً قدره ٣٩.١ مليار دولار (-١١.٨% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة، وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول. وتأتى تلك التطورات في ضوء تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٨.١% لتحقق ٥٦.٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٦١.٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصيلة الصادرات

السلعية بنحو ١٥.٩% لتحقق ١٨.٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل نحو ٢٢.٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية (خام ومنتجات) لتصل إلي ٥.٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ٨.٩ مليار دولار خلال العام المالي السابق، وذلك في ضوء انخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بنحو ٤١.٣% في التوسط خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال عام الدراسة.[°]

- تراجع **الميزان الخدمى** بنحو ٥٩.١% ليحقق فائض قدره ٢.١ مليار دولار (٠.٦% من الناتج المحلى) خلال عام الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٥ مليار دولار (١.٥% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ٢٥.٢% لتصل إلى ١٦.٥ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ٢٢ مليار دولار خلال عام المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ٣.٨ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٧.٤ مليار دولار خلال عام المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالى السياحية لتصل إلى ٥١.٨ مليون ليلة خلال عام الدراسة، مقابل ٩٩.٢ مليون ليلة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.
- انخفضت **التحويلات الرسمية** خلال عام الدراسة لتسجل نحو ٠.١ مليار دولار، مقارنة بـ٢.٧ مليار دولار خلال عام المقارنة – والتى تضمن ١.٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية من المملكة العربية السعودية و١ مليار دولار منحة نقدية من دولة الكويت – ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنه عام المقارنة من موارد استثنائية.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ١٩.٩ مليار دولار (٥.٨% من الناتج المحلى) خلال عام الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ١٧.٩ مليار دولار (٥.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٦.٨ مليار دولار (٢% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٦.٤ مليار دولار (١.٩% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة، وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٤.٥ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل ٣.٨ مليار دولار خلال عام المقارنة، وتحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ١.٦ مليار دولار.
- سجلت استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٣ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ٠.٦ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١.٢٥ مليار دولار استحقت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتى سبق اصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.
- ارتفاع صافى الاستثمارات الأخرى ليسجل تدفقات للداخل بنحو ١٤.٤ مليار دولار (٤.٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٢.٥ مليار دولار (٣.٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين

[°]/ وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٢.٧% من إجمالى حصيلة الصادرات البترولية و١٩% من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية خلال عام الدراسة.

قصيرة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٥.٨ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل ٥.٣ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصرى في ظل قدرته على سداد التزاماته الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الأصول والخصوم الأخرى صافى تدفقات للداخل بنحو ٨.٣ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٧.٥ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

§ سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٤ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد انخفض إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦ ليصل إلى ٠.٥ مليون سائح، مقابل ٠.٨ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما تراجعت **عدد الليالي السياحية** خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٣ مليون ليلة، مقابل ٦.٩ مليون ليلة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥.